الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

# منظمة (أمراس) لحقوق الإنسان في الدول العربية

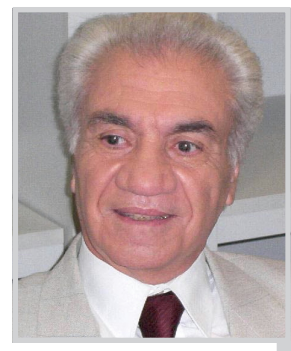

د. كاظم حبيب

فكر بعض العراقيات والعراقيين في ألمانيا في عام ١٩٩٠ بتشكيل منظمة غير حكومية تأخذ على عاتقها المشاركة في الدفاع عن حقوق الإنسان في الدول العربية من جانب .وعن حقوق مواطنات ومواطني هذه الدول في ألمانيا من جانب آخر . بغض النظر عن قومياتهم وأديانهم ومذاهبهم والدول التي ينتسبون إليها أو يحملون جنسيتها أو الجنسية الألمانية التي يحملها البعض الكثير منهم. إلا أن تنفيذ هذه الفكرة تم فعلياً في منتصف عام ١٩٩١, وقد لقيت هذه الخطوة ترحيب وتأييد عدد مهم من المواطنات والمواطنين من الدول العربية وساهم فيها الكثير من العرب من مختلف الدول العربية. بما فيها فلسطين . إضافة إلى جمهرة من الكُرد والأمازيغ ومن جنوب السودان. كما شارك فيها المسلمون والمسيحيون والصابئة المندائيون والأيزيديون وأتباع ديانات ومذاهب أخرى. عقد المؤتمر التأسيسي لهذه المنظمة في قصر الثقافات في برلين وحضره حشد كبير من مؤيدي فكرة التأسيس ومناصري حقوق الإنسان من مختلف المدن الألمانية وبرلين. وكان لحضور الأخ الأستاذ محمد فائق . أمين عام المنظمة العربية لحقوق الإنسان حينذاك . ومركز هذه المنظمة في القاهرة ولها فروع في مختلف الدول العربية وبعض الدول الأوروبية . أثره الإيجابي على سير أعمال المؤتمر. كما حضر وشارك في أعمال المؤتمر مسؤول المنظمة المماثلة في كل من النمسا وبريطانيا كضيوف على المؤتمر.

مر الآن ١٧ عاماً على تأسيس المنظمة حيث قدمت خلالها الكثير من الخدمات الطيبة لمواطنات ومواطني الدول العربية الذين جاءوا إلى ألمانيا لاجئين أو احتاجوا إلى مساعدة ملموسة من المنظمة . خاصة بعد أن شكلت المنظمة هيئة خاصة لاستقبال وتقديم الدعم للاجئين. كما أصدرت الكثير من البيانات الاحتجاجية ضد التجاوزات على حقوق الإنسان وحقوق القوميات الأخرى وحقوق معتقلي الفكر والرأي السياسي في الدول العربية. وعقدت خلال الفترة المنصرمة عدة مؤتمرات وندوات فكرية تبحث في قضايا حقوق الإنسان بشكل ملموس في الدول العربية وفي ألمانيا. ولعبت الأمانة عامة . وخاصة رئيسها الذي انتخب في عام ١٩٩٥ . السيد المهندس نبيل يعقوب . وأمينها عام . السيد الدكتور حامد فضل الله . دوراً كبيرا في إنجاح المنظمة وتطوير عملها وخدماتها لكل من احتاج إلى المساعدة قدر الإمكان.

وخلال الأعوام الثمانية المنصرمة من القرن الحادي والعشرين تفاقمت حالات التجاوز على حقوق الإنسان في الدول العربية . كما نشطت قوى الإرهاب الدموي ضد الناس الأبرياء واحتدمت صراعات ووقعت تجاوزات كبيرة وفظة على حقوق الإنسان وحقوق المواطنة وعلى الحقوق القومية والدينية والمذهبية في الدول العربية. في مقابل هذا . تراجع عمل منظمة حقوق الإنسان في الدول العربية واختفى صوتها تدريجاً . ولم تعد تعقد حتى مؤتمراتها السنوية إلا نادراً . ودب الخلاف في صفوفها ما أدى إلى عدم عقد حتى اجتماعات الأمانة عامة للمنظمة. وواصل رئيس المنظمة عمله بالرئاسة طيلة الفترة المنصرمة دون تغيير.

اتصلت أكثر من مرة برئيس المنظمة ورجوته عقد مؤتمر المنظمة من أجل تنشيطها . خاصة وأن الحاجة إليها لم تضعف . بل ازدادت أكثر من ذي قبل وخلال السنوات الأخيرة التي أعقبت أحداث الحادي عشر من أيلول / سبتمبر ٢٠٠١ . وافقني على ذلك . ولكن لم يحصل أي شيء في هذا الصدد. كما أن الأمين عام يعاني من نفس المشكلة . ولكن النتيجة . وغالباً ما يفشل في عقد اجتماعات الأمانة عامة. ولا شك في أنه . كما أرى . الأنشط بين كل عاملين في المنظمة منذ تأسيسها.

إن حرصي على هذه المنظمة وعلى عملها وقناعتي بأهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه - على تواضعه - يتطلب من رئيس وأمين عام المنظمة وبقية أعضاء الأمانة أن ينسوا خلافاتهم التي نشأت بسبب العمل وأن يتجهوا صوب عقد مؤتمر المنظمة لاختيار أمانة عامة تأخذ على عاتقها مواصلة العمل وتطويره وتنشيطه . خاصة وأن الحاجة إليها في تزايد.

أملي أن يصل هذا الصوت إلى جميع أعضاء المنظمة . الذين نسوا أو تناسوا منظمتهم . ليقوموا بدورهم الآن - بعد أن تخلوا عن دورهم - في الضغط على الأمانة عامة لعقد مؤتمرها الذي فات أوانه منذ فترة طويلة جداً . وأن يبدوا التزاماً بما اتفقوا عليه حين أصبحوا أعضاء في هذه المنظمة الإنسانية.

ليس الهدف من هذه المقالة الإساءة لأحد بأي حال . بل تحريكهم لإعادة الحياة للمنظمة . علماً بأن جميع من رشح وانتخب في الأمانة عامة متطوعون للعمل وليس بموظفين فيها . ولكن من يقبل بمسؤولية معينة يفترض فيه القيام بواجباته.

---

صعود الصين المخملية:

# دبلوماسية جديدة لعصر جديد

محمد سيف حيدر

منذ نحو ثلاثة عقود خلت بات واضحاً للجميع أن العملاق الأصفر يعود؛ فمنذ أن أطلق الزعيم الصيني دينج شياوبنج إصلاحاته الاقتصادية عام ١٩٧٨، والبلاد تُحقق معدلات نمو سنوية تصل إلى الـ ١٠ بالمئة، مُضاعفة ناتجها القومي الإجمالي كل سبع سنوات. وإذا كان صحيحاً أن الجميع يُحبون الرابح، فينبغي أن لا يُفاجأ أحد إذا بدأ عدد كبير من الأصدقاء والمعجبين يصطفون على باب الصين الناهضة، سيما وقد أخذ الحديث عن قوتها الناعمة، فضلاً عن ديناميتها الاقتصادية المدهشة، يتزايد ويتّسع يوماً بعد يوم بالتوازي مع إجادتها للعبة العلاقات عامة الجيدة.

ولِمَ لا؟ ففيما تتنامى مشاعر العداء لواشنطن في أماكن مختلفة من العالم، خصوصاً بعد تدخلها العسكري في العراق، كان الآخرون يُمسكون بزمام المبادرة ويتحركون بخفة وبوتيرة أسرع. وبالطبع كانت بكين في مقدمة الجميع. فبفضل بُعد النظر تحولت الصين، مستندةً إلى تعداد سكاني هائل ومعدلات نمو اقتصادي بالغ السرعة، إلى عملاق يلوح في أفق آسيا، ومنذ بداية هذا القرن ازدادت مكانة الصين وبات العالم ينتظر صعودها كقوة عالمية كبرى منافسة للولايات المتحدة على النفوذ الدولي.

وعلى الرغم من أن بعض المشتغلين في الحقل الأكاديمي يُقلل من قيمة الصين الصاعدة ومن فعالية تهديدها لهيمنة أميركا الكونية، فإن ثمة اتجاهاً قوياً، بالمقابل، أخذ يُجادل بأن هذا هو ما يحصل بالفعل. فعلى سبيل المثال، يؤكد هاري هاردينج، مدير الأبحاث والتحليل في مجموعة يوروآسيا، أن الصين تُشكل تحدياً فردياً وجدياً للولايات المتحدة لأنها تتحول إلى "قوة متعددة الأبعاد" بخلاف منافسي أميركا الآخرين. فإذا كانت روسيا قد مثلت خلال الحرب الباردة تحدياً، لا تهديداً، للولايات المتحدة ولكنها فعلت ذلك بطريقة واحدة فقط: كانت لديها قدرات عسكرية قوية، وكان اقتصادها ضعيفاً جداً. وإذا كانت اليابان قد أصبحت منافساً اقتصادياً جدياً لأميركا في ثمانينيات القرن الماضي، لكنها لم تكن قوة عسكرية منافسة؛ في المقابل نجد أن قوة الصين الاقتصادية والعسكرية تنموان بسرعة مُلفتة، فضلاً عن أنها أخذت تستخدم "قوتها الناعمة" بشكل متزايد لمصلحة أهدافها الجيوستراتيجية الخاصة.

منذ منتصف العقد الماضي، وسّعت الصين علاقاتها الثنائية وعمّقت هذه العلاقات، وانضمت إلى اتفاقيات تجارية وأمنية عديدة، وعمّقت مشاركتها في منظمات مهمة متعددة الأطراف، وساعدت في علاج قضايا الأمن العالمي. وأصبحت عملية صنع قرار السياسة الخارجية تتسم بقدر أقل من الشخصانية وقدر أكبر من المؤسساتية، وأصبح الدبلوماسيون الصينيون أكثر تطوراً في صياغتهم لأهداف بلادهم. وعلى نطاق واسع، أصبحت مؤسسة السياسة الخارجية الصينية ترى بلادها قوة كبرى متنامية لها مصالح ومسؤوليات متنوعة.

لقد بات واضحاً لبكين أنه ينبغي عليها إعداد استراتيجية صينية كبرى جديدة؛ إستراتيجية تُتيح لها مواصلة نموها الاقتصادي وتحديث تكنولوجيتها وتعزيز جيشها من دون استفزاز دول أخرى ودفعها لمنافسة قد تكون مُكلفة. وفي اتجاه موازٍ، وعطفاً على ما سبق، باتت الصين اليوم أكثر وعياً للحاجة إلى نشر ثقافتها في الخارج، لأنها تعلم منافع القوة الناعمة، وكذلك لأنها تُؤمن بأن التقدير الصادق للاستقامة الكونفوشيوسية سيُخفف من الشكوك بشأن كيفية ممارستها لنفوذها في المستقبل. ولهذا تبذل الصين جهوداً حثيثة لتعزيز لغتها وثقافتها من خلال الإشراف على إنشاء برامج لتعليم اللغة الصينية في جامعات رائدة تمتد من كينيا إلى أستراليا، ناهيك عن المعاهد التي أسستها داخل الجامعات الكبرى في شرق آسيا. وفي ذات الوقت، برعت دبلوماسية الحرير الصينية في تطبيق استراتيجية تعزيز مفهوم "التنمية السلمية" من خلال تنظيم المعارض الفنية في العديد من بلدان العالم، إضافة إلى استقبال عدد أكبر من الطلبة الأجانب في الجامعات الصينية والذين ازداد عددهم عشرة أضعاف ما كان عليه في العقد الماضي، وبعد أن كان عددهم ثمانية آلاف طالب فقط قبل عقدين من الزمن، أصبح اليوم يناهز المئة وعشرين ألفاً.

وفي الأثناء، فإن شباب الصين ودبلوماسييها المتعلمين في الغرب والمطلعين على دخائل الأعمال التجارية يُظهرون اليوم قدراً من التفوق في المعرفة المحلية كنظرائهم الغربيين، وذلك نتيجة لبرامج وزارة الخارجية التي تقوم بإرسال أعداد متزايدة من الدبلوماسيين الصينيين للدراسة في الخارج.

الأرقام الأولية مثيرة للإعجاب فعلاً. فما تُنتجه الصين من مهندسين يفوق بكثير ما تنتجه الولايات المتحدة القوة العلمية العالمية الأولى (خرّجت الصين في عام ٢٠٠٥ وحده أكثر من ٦٠٠ ألف مهندس)، وبحلول عام ٢٠١٠ ستُخرج الجامعات الصينية من حملة الدكتوراه أكثر من نظيرتها الأميركية.

يبدو أن الصين تتمتع بثمار حملتها المثيرة للإعجاب الهادفة إلى الترويج لصورة جديدة لها. ولهذا تبدو "المملكة الوسطى" اليوم أكثر ثقة بنفسها من أي وقت آخر في تاريخها المعاصر. غير أن بشير النجاح الحقيقي بالنسبة لها يكمن في المستقبل. وكلّما ازدادت قدرتها على تجاوز السياسات والقيم الداخلية التي تحدّ من قوتها الناعمة، كخشية الحزب الشيوعي من السماح بقدر أكبر مما ينبغي من الحرية الفكرية وسعيه المثابر لمقاومة التأثيرات الخارجية، فضلاً عن تفشي الفساد الحكومي في قطاعات مختلفة من مؤسساتها؛ ازدادت قدرتها على اكتساب المزيد من المصادر المحتملة لقوة الجذب الناعمة، وبالتالي تعاظم هذه القوة باستمرار. غير أن الأهم من هذا كله، وما يُلقى على كاهل الصين اليوم، وهي القوة الصاعدة إلى مرتبتها المُرتقبة، هو أن تُبرهن أنها لن تتبوأ الصفوف الأولى بين أولئك الذين يُهيمنون على العالم ويفرضون إرادتهم على الآخرين، فقط كي تتحول إلى قوة عظمى مهيمنة "أُخرى"!

---

# أصول النظرة الدونية للحريات وللديمقراطية في مجتمعات الشرق الأوسط التقليدية

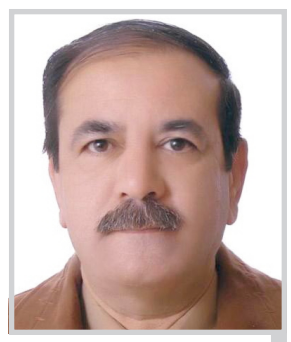

محمد الدعمي

إن هذه الملاحظات العامة توجب على المتابع محاولة التنقيب في الأسباب الكامنة أو الخفية التي قادت إلى ازدراء الحريات والديمقراطية في دول الشرق الأوسط طوال عقود. ربما قادنا علم الاجتماع إلى شيء من الإجابة المفيدة، خاصة من خلال توسيع مفاهيم العائلة والأسرة وتطبيقها على المجتمعات والدول التي تعتمد أنظمة أبوية، حيث تكون الإجابة على فكرة أن الأمة أو المجتمع إنما هي عائلة واحدة ولكن موسعة تحت ولاية إنسان واحد، هو "ولي الأمر" الذي، كما يعتقد العامة، حظي بالحكمة وبالرؤيا وبالبصيرة الكافية التي لا يملكها أحد سواه الأمر الذي يؤهله للحكم المطلق ولسحق الرأي الآخر. هذا ما يفسر مخاطبة بعض القادة في هذا الإقليم شعوبهم بألفاظ من نوع "أبنائي"، وما يفسر إطلاق الإعلام توصيفات من نوع "الأب القائد" على رؤسائهم، كما حدث في العراق على عهد الرئيس السابق أحمد حسن البكر.

لقد لاحظ علماء الاجتماع، خاصة في حقل علم الإنسان أن هناك ثلاثة أنواع من العوائل ظهرت عبر تاريخ البشرية: (١) العائلة التي يكون الأب هو صانع القرار فيها، وهي النوع الأكثر شيوعاً في المجتمعات الشرقية، خاصة الإسلامية؛ (٢) العائلة التي تكون الأم هي صانعة القرار فيها، وهي ذلك النوع من العوائل الشائعة في المجتعات البدائية في أفريقيا وجزر جنوب المحيط الهادي، حيث تكون الأم (وليس الأب) هي المنتج أو الجامع للقوت لإطعام العائلة والأولاد؛ (٣) العائلة الديمقراطية: وهي العائلة الأكثر شيوعاً في المجتمعات الغربية، خاصة في المجتمع الأميركي حيث يشترك الجميع، الأب والأم والأبناء بتوفير موارد الأسرة، كما يشترك الجميع بأنشطة تبادل الرأي والنقاش لصناعة قرارات العائلة الأكثر أهمية.

إن النوع الأول من العوائل حيث يكون الأب، الذكر الأسمر القوي، هو مصدر غذاء الأسرة وحمايتها، هو الأكثر انتشاراً في مجتمعات الشرق الأوسط. وإن توسيع مفهوم العائلة الذكورية ليشمل المجتمع بأسره أو الدولة بأسرها إنما يمكن أن يرجع إلى طبيعة الحكم الفردي إبان حقبة الإمبراطورية العثمانية والإمبراطوريات القديمة كالإمبراطورية الصفوية، حيث يكون السلطان العثماني "خليفة المسلمين" متمتعاً بسلطات لا يمتلكها أحد غيره، وهي سلطات مستوحاة أو مستقاة من فكرة الباب العالي ومن أن السلطان إنما هو حسب هذا المفهوم ظل الله، بالنظر لما أوتي من قداسة ولما أوتي من قوة سماوية تسمح له بالإستغناء عن آراء الآخرين والاستخفاف إن كانت آتية ممن هم أكثر خبرة أو حكمة منه.

والحق، فإن هذه القداسة التي أحاط السلطان العثماني نفسه بها، وهي القداسة التي سمحت له باتخاذ عشرات الآلاف من الجواري والعبيد في الـ"السراي" الخاص به، لم تتلاشَ مع سقوط الإمبراطورية العثمانية، خاصة بعد أن حاولت الكولونياليات الأوروبية التي حلت محلها في الدول العربية أن تجد صيغاً مقبولة وقريبة من الواقع والممارسات السابقة لحكم البلدان العربية والمسلمة التي وقعت تحت هيمنة أو وصاية بريطانيا أو فرنسا.

لقد تواصل هذا الاتجاه الخاطئ، خاصة بعد حقبة الاستقلال التي شهدتها الدول العربية، إذ لاحظ الحكام الوطنيون الجدد ضرورة الحفاظ على البعد الروحي للحكم، وهو البعد الذي يحاط به الحاكم المطلق والذي يؤهله لركل آراء الآخرين ولازدراء أدوارهم، الأمر الذي يبرر محاولة العديد من الحكام الجدد في الدول الشرق أوسطية تتبع أصولهم إلى أسر مقدسة في التراث العربي الإسلامي: حاول شاه إيران المخلوع في احتفالات مرور ألف سنة على تأسيس الامبراطورية البهلوية تتبع أصوله العائلية إلى أسرة فارسية شاهنشاهية عتيقة يمكن أن تتوالد عبر القرون لتمنح الشاه محمد رضا بهلوي "آريامهر" السلطة المطلقة لحكم البلاد والعباد من الآن وإلى الأبد.

لذا تكون الأنظمة السياسية الديمقراطية أو الليبرالية القادمة من العالم الغربي شيئاً جديداً غير معهود في تراث أمم الشرق الأوسط التي اعتادت توسيع مفهوم العائلة الذكورية التي يسيطر عليها الذكر الأسمر القوي، الأمر الذي يفسر النظرة الدونية التي تخص بها الدكتاتوريات الأنظمة الديمقراطية ومفاهيم الليبرالية والحرية الشائعة في العالم الغربي خاصة بعد القرن التاسع عشر.

إن الارتفاع بمجتمعات الشرق الأوسط إلى مستوى تقبل وقبول الحريات الفردية والجماعية والأنظمة الديمقراطية المتطورة توجب على المتابع البدء بعملية إعادة تثقيف كبرى واسعة، تبدأ مع النشء والشبيبة وتتخلل الأنظمة المعرفية والتربوية بأسلوب القواعد الأولية ( grassroots حيث يتم تعريف هذه الفئات الشابة بمفاهيم الحريات والتحرر والسلوكيات المدنية ( civicsوالحقوق المدنية، على سبيل التمهيد النفسي والثقافي والتربوي لبناء مجتمعات ديمقراطية تزدهر فيها الحريات وتحترم عبرها آراء الجميع من دون تعمد سياسات الاضطهاد وقمع الآخرين.

ينشر بالاتفاق مع مصباح الحرية

**لا يملك مؤرخ الأفكار إلاّ وأن يشعر بالحيرة حيال تلكؤ الديمقراطيات وحركات الحريات المدنية، على أنواعها، في دول الشرق الأوسط، خاصة وأن مثل هذه الحركات والأنظمة قد قطعت أشواطاً لا بأس بها في دول مماثلة، من جوانب عدة، لدول الشرق الأوسط. والأدلة كثيرة على ذلك: فإذا كان هناك من يعتقد أن مجافاة أو ازدراء الحريات والأنظمة الديمقراطية إنما هي من صفات الأمم الشرقية عامة، فإن نجاح تجارب الديمقراطيات والحريات في دول شرقية أخرى كالهند، من بين دول أخرى يأتي رداً على من يعتقد أن الديمقراطيات والحريات لا تنتشي ولا تزدهر إلا في الدول الغربية. أما إذا كان هناك من يحاول مواشجة غياب الحريات وضعف الديمقراطية بالأديان وبطبيعة الثقافات المحلية، فإنه مخطئ كذلك، خاصة وأن هذه الحركات الإنسانية قد نجحت في دول شرقية يدين أغلب سكانها بالديانة الإسلامية، الأمر الذي يتبلور في ديمقراطيات لا بأس بتواريخها، كما هي عليه الحال في دول كماليزيا وباكستان وتركيا.**

---

**آراء وأفكار**
**Opinions & Ideas**

**ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:**
**١ـ لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.**
**٢ـ يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.**
**٣ـ ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:**
**Opinions112@yahoo.com**